المرصد

عين على الأحداث

الخميس 02 مارس 2021 | 40 صفحة | العدد: 155 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

تركة فبراير القاسية في ليبيا

10 سنوات من المعاناة والألم

المقري..
ليست هناك مقارنة بين ليبيا قبل 2011 وبعد 2011

10 سنوات على أحداث «فبراير».. أي سجل للحالة السياسية ؟

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

10 سنوات من الفوضى في ليبيا

إنقسامات وصراعات وأمل في الأفضل

مجلة «المرصد»

عملت ثورة الفاتح على مدى 42 عاما على بناء مؤسسات الدولة وأمنت لليبيين حقهم في السكن والتعليم والعلاج بالمجان، عبر بناء وتجهيز عشرات المشافي والجامعات وآلاف الشقق السكنية التي تمنحها الدولة بلا عوض للمواطنين.وارتبط العقيد الراحل بعلاقات ممتازة مع قادة القارة الإفريقية وكان يسعى لبناء كيان وحدوى فى كافة المجالات لمواجهة التغول الاستعمارى الغربى عبر طرح مشروعات مشتركة بين دول القارة.

الاستقرار الذي شهدته ليبيا تحول في 17 فبراير من العام 2011،الى مرحلة جديدة عنوانها الفوضى،حيث تدخلت قوات الناتو مدعومة من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لإسقاط نظام العقيد الراحل معمر القذافي واغتيال الاستقرار والأمن في هذا البلد العربي الغني بموارد الطاقة النفط والغاز،وعقب رحيل الزعيم الليبي،تخلى الغرب عن ليبيا تاركاً فراغاً أمنياً، سمح بانتشار الجماعات المتطرفة التي تمكنت من السطو على مخازن السلاح التابعة للجيش الليبي، كما سيطرت على مدن بأكملها وفرضت على السكان قوانينها ورؤيتها المتطرفة.

وعانت ليبيا منذ ذلك الحين انقساماً حاداً وتغلغت البلاد بمشاهد العنف المتكررة ما تسبّب في نمو غريزة الكراهية بين أبناء المجتمع الليبي. حيث انتشرت الجرائم والانتهاكات بشتى انواعها، فمن التناحر بين المليشيات والقبائل، إلى جرائم تنظيم داعش، وغيره من التنظيمات الإرهابية التي استوطنت البلاد، وصولا إلى التدخلات الخارجية ومساعي غزو البلاد، وأسفر كل ذلك عن سقوط العديد من الضحايا من أبناء ليبيا.

ويجمع مراقبون على أن التدخل الغربي في ليبيا كان خاطأ وحول البلاد الى ساحة خلفية للتنظيمات الارهابية.وهو ما أشار اليه تقرير حول ليبيا نشره موقع «جلوبال ريسيرش»،في فبراير 2015،قائلا أن تدخل حلف الناتو في عام 2011، جعل ليبيا دولة فاشلة وقادها واقتصادها إلى حالة من الفوضى،فيما نشرت صحيفة الاندبندنت مطلع يونيو 2017، مقالا أشار فيه باتريك كوكبيرن ان سياسات الولايات المتحدة التي لاقت دعماً مباشراً من بريطانيا اسهمت بتدمير سلطة الدولة في العراق وسوريا وليبيا وقدمت تلك الدول ضحية للتنظيمات المتطرفة.

ويشكو الليبيون تدهور الوضع الامني في غياب مقومات الامن بينما تنتشر الاسلحة بكثرة. ويعاني المواطنون في البلاد من تردي أحوال المعيشة؛ حيث تنقطع الكهرباء لفترات طويلة يومياً، كما أن نقص السيولة في المصارف يعني وقوفهم في طوابير طويلة لسحب مرتباتهم، إضافة إلى تردى نظام الرعاية الصحية وانعدام الأمن الغذائي والمأوى والمواد غير الغذائية والمياه والصرف الصحي.

وفي غياب سلطة دولة تمارس الرقابة وتحقق الأمن، واصلت عشرات الميليشيات المتنافسة، مع اختلاف أجنداتها وولاءاتها، خرق القانون مع الإفلات من العقاب. وشاركت الميليشيات المسلحة في الاعتقالات التعسفية والتعذيب وعمليات قتل غير قانونية، والهجمات العشوائية والاختطاف والاخفاء القسري. اختطفت العصابات الإجرامية والميليشيات سياسيين وصحفيين ومدنيين، بينهم أطفال، لتحقيق مكاسب سياسية ومالية.

وعاين الاقتصاد الليبي سنوات من الانقسام السياسي والخلافات، وهو ما أثّر بشكل مباشر على الإنتاج النفطي المصدر الرئيسي للدخل بالبلاد،ودخلت على إثرها ليبيا أزمة اقتصادية تاريخية

تدخلت قوات الناتو مدعومة من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لإسقاط نظام العقيد الراحل معمر القذافي واغتيال الاستقرار والأمن في هذا البلد العربي الغني بموارد الطاقة النفط والغاز.

تراجعت خلالها عائدات النفط بشكل متسارع. مما ساهم في تفاقم الأزمات المعيشية في أغلب المناطق، على خلفية الاضطرابات الأمنية وتدهور الأوضاع الاقتصادية وغلاء المعيشة ونقص الإمدادات الغذائية، وتأخر صرف رواتب العاملين.

وتحولت ليبيا الغنية بالنفط الى بلد يعيش أزمة اقتصادية خانقة،فقد شكل النفط قبل 2011 نحو 94% من عائدات البلاد من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية، إذ كانت البلاد تنتج 1,65 مليون برميل يوميًا من معدل احتياطي قدره 41,5 مليار برميل.وساهمت الخلافات السياسية مع التنازع الإداري على مؤسسات الدولة الاقتصادية وسيطرة مليشيات على حقول وموانئ التصدير في انتكاسة كبيرة لهذا القطاع الحيوي.

ورغم وصول حكومة الوفاق الوطني،برئاسة فايز السراج،الى العاصمة الليبية في 30 مارس 2016،وفي جعبتها تأييد دولي واسع، لم تستطع حل أزمات البلاد الأمنية حيث فشلت في احتواء المليشيات المسلحة المنتشرة خاصة في العاصمة وفي وقف الإشتباكات المتكررة التي حصدت أرواح الكثيرين، ناهيك عن الخسائر المادية الكبيرة.

وأمام هذه الفوضى العارمة والعنف المستشري سجلت ليبيا خلال السنوات العشر الماضية انتهاكات صارخة على صعيد حقوق الإنسان،وأكدت منظمة العفو الدولية في تقرير حديث لها أن العنف والفوضى والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان أصبحت سمات ليبيا بعد 2011.

وقالت نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، ديانا الطحاوي، إنه على مدى عقد من الزمن، تم التضحية بالمساءلة وتحقيق العدالة في ليبيا باسم السلام والاستقرار، ولم يتحقق أي منهما، وبدلاً من ذلك، تمتع المسؤولون عن الانتهاكات بالإفلات من العقاب؛ بل وتم دمجهم في مؤسسات الدولة، ومعاملتهم باحترام.

وأكدت ديانا، في تقرير نشرته العفو الدولية أن العنف والفوضى والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، والمعاناة التي لا نهاية لها للمدنيين أصبحت سمات لليبيا بعد رحيل الزعيم معمر القذافي، محذرة من أنّه ما لم يتم تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة، بدلاً من مكافأتهم بمناصب السلطة، ستستمر هذه الفوضى دون توقف.

وأشار التقرير، إلى أنه بعد مضي عقد من رحيل الزعيم الليبي معمر القذافي، لم تتحقق العدالة لضحايا جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل غير المشروع، والاختفاء القسري، والتعذيب، والتهجير

> في غياب سلطة دولة تمارس الرقابة وتحقق الأمن، واصلت عشرات الميليشيات المتنافسة، مع اختلاف أجنداتها وولاءاتها، خرق القانون مع الإفلات من العقاب.

القسري، والاختطاف، التي ترتكبها الميليشيات والجماعات المسلحة.وبين التقرير أن حكومة الوفاق قامت بترقية وإضفاء الشرعية على قادة الميليشيات المسؤولة عن الأعمال المروعة، بدلاً من ضمان إجراء المساءلة، وتقديم التعويض عن الانتهاكات التي ارتكبت منذ 2011.

أما السيادة الليبية فقد ضاعت في زحام الدول التي تكالبت على البلاد طمعا في ثرواتها.ومثل قيام مبعوث للاتحاد الأوروبي ويدعى «لوتشيانو كالانشبورا»،الإيطالي الجنسية، بتمثيل ليبيا في اجتماع الدورة 37 للجنة الإنقاذ التابعة للمنظمة العالمية للجمارك بالعاصمة البلجيكية بروكسل رغم وجود مندوب لليبيا في هذه المنظمة،مثالا واضحا على ضياع السيادة الليبية في زمن الفوضى.

سنوات عشر مرت منذ أحداث فبراير 2011 عانى خلالها الليبيون شتى أنواع الانتهاكات والجرائم وتكرر خلالها التحسر على زمن الأمن والاستقرار في عهد الزعيم الليبي الراحل الذي لا يزال يحظى بولاء عدد كبير من القبائل الليبية خاصة في بعض مدن الشرق والجنوب إضافة إلى مدينة سرت مسقط رأسه، ويعيش العديد من أنصاره في تونس ومصر ويعتبرون أن الفوضى التي تعيش فيها البلاد في الوقت الراهن دليل على مدى قدرة العقيد معمر القذافي على قيادة البلاد وقوته في المسك بزمام الأمور.

ويأمل الليبيون اليوم في استعادة بلادهم وانهاء الميليشيات المسلحة والمرتزقة الذين دفعت بهم تركيا الى الأراضي الليبية لتنفيذ مخططاتها في السيطرة على ثروات البلاد ونهبها.ويرى مراقبون أن انتخاب الحكومة الليبية الجديدة قد يكون بداية الطريق نحو تحقيق المصالحة في ليبيا والتوجه الى تسوية شاملة وعادلة تنهي سنوات الصراعات والحروب وتعيد البلاد الى وضعها الطبيعي.

** دخلت ليبيا في أزمة اقتصادية تاريخية تراجعت خلالها عائدات النفط بشكل متسارع. مما ساهم في تفاقم الأزمات المعيشية في أغلب المناطق.

** أكدت منظمة العفو الدولية في تقرير حديث لها أن العنف والفوضى والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان أصبحت سمات ليبيا بعد 2011.

10 سنوات على أحداث «فبراير»

أي سجل للحالة السياسية في ليبيا؟

شريف الزيتوني

عشر سنوات مرت على الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي، عشر سنوات على لحظة زيّنها مهندسوه بأحلام كثيرة، تحطمت في أولى مساراتها، عشر سنوات على صورة استيراد قوة دولية من أجل فرض «إرادة» فرضت على الليبيين فرضا. سنوات طويلة مرت لكن أسئلة كثيرة مازالت تُطرح، ما الذي تغيّر بين الأمس واليوم؟ هل تحققت الشعارات الكبيرة التي رددتها أبواق كثيرة عبر فضائيات ناصبة مدافعها؟ هل مازال الليبي اليوم يؤمن «بالثورة» التي سوقوها له، هذا طبعا إذا آمن بها من لحظتها؟ وحتى من رفعوا شعاراتها، هل مازالوا مندفعين لها بنفس حماسهم في تلك الفترة؟ وهنا لا نبحث عن إجابة لأن المسألة خلافية لكن خيْطيْ الحق والباطل باديين أمام الجميع.

الموقف مما حصل في ليبيا في فبراير 2011، مازال مثار جدل. منطقي أن يكون هناك خلاف في التقييم، وخلاف حول ما كان وما أصبح. لكن الأمور تقاس بالموقف العام الذي لا يخضع لأحكام جاهزة التي يقدّمها السياسي، وفي هذه الحالة سيكون سجل السنوات الماضية غير مرضي عنه، في ظل الوضع السياسي المرتبك والوضع الاقتصادي الهش والوضع الاجتماعي المضطرب، وفي ظل تواصل إشكاليات اللاجئين والمهجرين، التي لم يجد لها كل من جلسوا على كرسي السلطة في ليبيا «فيراير» أي حلول.

بعد الفترة التي أعقبت رحيل القذافي ونجاح الناتو وأعوانه في الداخل في القضاء على مئات من أبناء الشعب الليبي، أصبحت ليبيا مسرحا لمواجهات دامية بين مليشيات تتصارع على مكان في السلطة وعلى مغانم كثيرة كونت شكلا جديدا من الاقتصاد المليشياوي المدمر، الأمر الذي أدى إلى مقتل المئات وتدمير كل مؤسسات الدولة وجعلها مستباحة لقوى التطرف والإرهاب. وحتى الانتخابات والمخاض السياسي اللذين عرفتهما البلاد على كامل تلك الفترة لم يؤديا إلى نتيجة لا في ما هو أمني ولا في ما هو اقتصادي وبقيت الصراعات المسلحة هي المهيمنة على المشهد.

وبعد عشر سنوات من الصور المعقدة ومن سيطرة الفوضى، وانتشار الإرهاب.

> سنوات طويلة مرت على أحداث فبراير في ليبيا، لكن أسئلة كثيرة مازالت تُطرح، ما الذي تغيّر بين الأمس واليوم؟ هل تحققت الشعارات الكبيرة التي رددتها أبواق كثيرة عبر فضائيات ناصبة مدافعها؟ هل مازال الليبي اليوم يؤمن «بالثورة» التي سوقوها له، هذا طبعا إذا آمن بها من لحظتها؟ وحتى من رفعوا شعاراتها، هل مازالوا مندفعين لها بنفس حماسهم في تلك الفترة؟.

كان منطقيا أن تتغيّر الصورة وسط فضاء إقليمي كامل في حاجة إلى الاستقرار. قوى دولية فهمت أن الوقت لم يعد يسمح لمزيد من الدماء وانقسام المؤسسات، والمتصارعون في الداخل بدورهم وصلوا إلى قناعة أن لغة السلاح لا نتيجة لها والأفضل التوجه نحو حلول سلمية يمنح فيها الحق للجميع بأن يكونوا جزءا من العملية السياسية المستقبلية للبلاد، وهو ما كان في أول فبراير إيذانا بمرحلة مختلفة عن كل ما سبق.

في الخامس من فبراير الجاري أعلنت البعثة الأممية للدعم في ليبيا عن نجاح ممثلي الحوار السياسي في اختيار السلطة التنفيذية عبر انتخابات كانت نتيجتها مفاجئة للكثير من المتابعين، ليكون محمد المنفي رئيس للمجلس الرئاسي وعبدالحميد الدبيبة رئيسا للحكومة. النتيجة التي وصل إليها الجوار حصلت بعد مخاض طويل من المفاوضات عبر عواصم عدة عربية وغربية وبتنازلات كبيرة من الفرقاء الليبيين. اختيار السلطة التنفيذية كان خاتمة لسنوات طويلة من الخلافات والمعارك التي ذهب ضحيتها المئات من أبناء الشعب الليبي، كما كانت مسرح معارك سياسية، ضريبتها القاسية هي انقسام المؤسسات والمجتمع، وانهيار كبير على المستوى الاقتصادي.

وعند الحديث عن فبراير يستذكر الليبيون 10 سنوات ضريبتها جراحا كثيرة

** منطقي أن يكون هناك خلاف في التقييم، وخلاف حول ما كان وما أصبح. لكن الأمور تقاس بالموقف العام الذي لا يخضع لأحكام جاهزة التي يقدّمها السياسي، وفي هذه الحالة سيكون سجل السنوات الماضية غير مرضي عنه، في ظل الوضع السياسي المرتبك والوضع الاقتصادي الهش والوضع الاجتماعي المضطرب، وفي ظل تواصل إشكاليات اللاجئين والمهجرين، التي لم يجد لها كل من جلسوا على كرسي السلطة في ليبيا «فيراير» أي حلول.

لا أحد يعلم كيفية تضميدها. وإذا كان فبراير 2011 بداية لأزمة كبرى لا منتصر فيها إلا الدماء وتعميق الأحقاد بين أبناء الشعب الواحد، فإن تاريخ فبراير 2021، ربما يكون نقلة في التاريخ السياسي الليبي الحديث، نحو وضع استقرار انتظروه طويلا.

لكن هذا المشهد الإيجابي لا يحجب أبدا أن الذكرى العاشرة للإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي، تأتي مخلفة وراءها صفحة سوداء في التاريخ السياسي الليبي. هذه الصفحة ساهمت فيها أطراف داخلية بالتأكيد، منتفعة من وضع الفوضى وحكم المليشيات، كما ساهمت فيها أيضا أطراف إقليمية ليس خاف على أحد ودون إنكار حتى منها، أنها داعمة للإسلام السياسي الذي يُتهم أنه المتسبب في كل الأزمات التي مرت على البلاد، وعلى رأسها مشاكل الإرهاب الذي عشش في الكثير من مناطق البلادومثلا حالة مفزعة أثرت على كل مناحي الحياة ليس في ليبيا فحسب التي احتلت فيها مناطق بأكملها، بل أيضا حتى على الدول المجاورة التي استهدفتها الجماعات العنيفة في أكثر من موقع.

خلال كل هذه السنوات شهدت ليبيا تحولات كبيرة؛ مرحلتان انتخابيتان مباشرتان، لم تحققا الاستقرار السياسي، بسبب رفض تيارات الإسلام السياسي لنتائجها، توافقات وانقسامات حول وجوه الحكم وآلياتها. وشهدت البلاد أيضا صعود أصوات لا تؤمن بالعمل السياسي من أساسه، وتحمل شعار الفوضى باعتبارها الضامن لمنافعها الخاصة. كما أفرزت هذه السنوات اتفاقات برعاية دولية وإقليمية أهمها اتفاق الصخيرات الذي شكل سلطة مرضي عنها دوليا، لكنها بقيت تفاهمات في الغرف بعيد عن رغبة الشعب ما جعل الأمور في توتر دائم كانت نهايتها حربا بين الفرقاء لم تهدأ رحاها إلا منتصف 2020.

> بعد الفترة التي أعقبت رحيل القذافي ونجاح الناتو وأعوانه في الداخل في القضاء على مئات من أبناء الشعب الليبي، أصبحت ليبيا مسرحا لمواجهات دامية بين مليشيات تتصارع على مكان في السلطة وعلى مغانم كثيرة كونت شكلا جديدا من الاقتصاد المليشياوي المدمر، الأمر الذي أدى إلى مقتل المئات وتدمير كل مؤسسات الدولة وجعلها مستباحة لقوى التطرف والإرهاب.

الاقتصاد الليبي بعد فبراير

10 سنوات من النزيف ومحاولات التعافي

نجاة فقيري

منذ أحداث 2011، انقلب الوضع العام في ليبيا رأسا على عقب لتلقي الحرب بضلالها الوخيمة على البلاد، ومع اندلاع الصراعات والإنشقاقات الداخلية التي تدعمت بتدخلات خارجية زادت من تعمقت الهوة وفككت البلاد إلى ضفتين، ما أدى إلى شلل شبه تام للقطاعات الحيوية وعلى رأسها الإقتصاد الليبي،شريان البلد النفطي الغني الأكثر حيوية وتأثيرا، فمنذ 2011 ، أصبحت الحالة متقلبة بشكل كبير، نظرا لاعتماد الاقتصاد الليبي على إنتاج النفط.

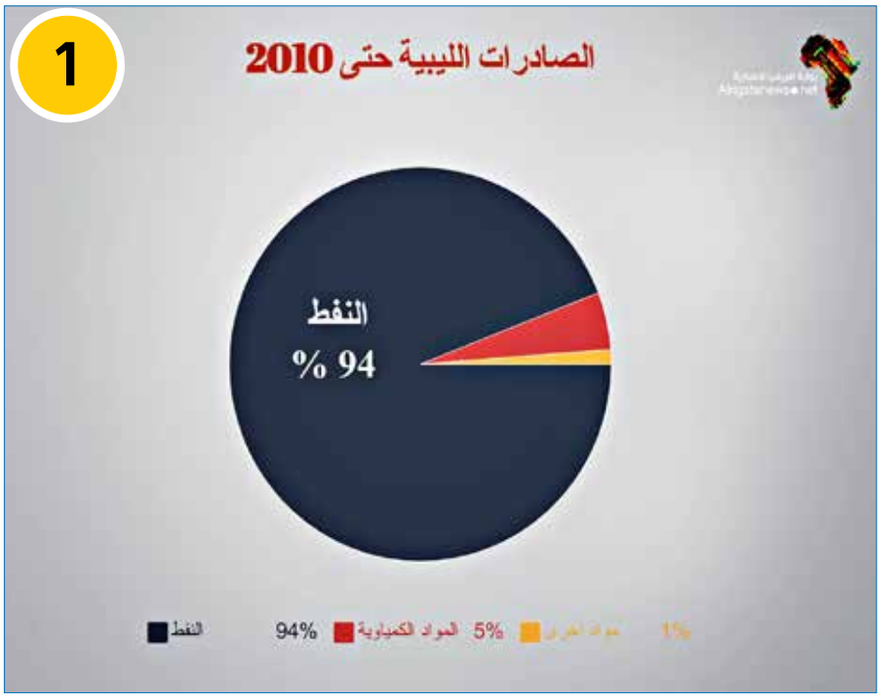

مع اندلاع أحداث الشغب وهجوم الناتو، الذي يعتبر السبب الرئيسي في تدهور الأوضاع في ليبيا، تم التخلي عن مئات المشاريع المقدرة بمليارات الدولارات التي تم إطلاقها في مطلع العقد 2000-10. ومع استنزاف الإحتياطيات المالية الضخمة المدعّمة بالعملة الصعبة والذهب، والتي وثقتها صحف أجنبية وعربية وكانت أحد أسباب إنخراط الرئيس الفرنسي السابق نيكولاي ساركوزي في الحرب على ليبيا حسب ماذكره الخبراء والمحللون، أصبح البلد الغارق أساسا في الفوضى غير قادر على تلبية إحتياجات ما يقارب 7 مليون نسمة أغلبهم يسكنون المناطق الحضرية.

بداية تدهور القطاع النفطي 2011 إلى 2016

يبلغ حجم الاقتصاد الليبي نحو 80 مليار دولار (2010) وهو يعتمد أساسا على النفط الذي يشكل نحو 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية و30% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان معدل إنتاج النفط، قبل الحرب والصراع، يقدر بنحو 1,6 مليون برميل يوميا بينما تقدر الإحتياطيات النفطية المؤكدة بـ 41,5 مليار برميل في أكبر إحتياطي في القارة الإفريقية والسابع عالميا. وقد بلغ النفط الليبي في 2004 ذروته من الصادرات الليبية95,3%.

الرسم البياني 01

تفيد المعطيات أن النزيف النفطي في ليبيا بدأ مع اندلاع أحداث 2011 وشهد فترات حالكة في تاريخ انتاج النفط الليبي، حيث تراجع إلى حدود سنة 2016 بنسبة تزيد عن 80 %، من 1,6 مليون طن عام 2011 إلى أقل من 0,3 مليون طن في 2016، وقد عمق تراجع سعر الذهب الأسود في السوق الدولية بنسبة زادت عن 60% منذ عام 2014 الأزمة الإقتصادية الليبية القائمة أساسا على النفط.

وقال البنك الدولي في تقرير له أن« الصراع الذي طال أمده أضر بشدة بالاقتصاد الليبي ورفاهة السكان. وشهد إنتاج النفط، وهو المصدر الرئيسي للدخل في ليبيا، تناقصا مطردا على مدى السنوات الأربع الماضية ليصل إلى نحو 0,38 مليون برميل يوميا في 2016 أي أقل من ربع مستواه قبل 2011. ونتيجة لذلك، انكمش

منذ 2011 ، كان النشاط الاقتصادي في ليبيا متقلبا بشكل كبير، نظرا لاعتماد الاقتصاد الليبي على إنتاج النفط.

الاقتصاد الليبي بما يقدر بنسبة 2,5% في 2016، وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفض إلى أقل من نصف مستواه قبل 2011».

وقدر رئيس المؤسسة الوطنية الليبية للنفط مصطفى صنع الله حينها أن بلاده خسرت ما يزيد على 100 مليار دولار منذ عام 2013 حتى العام 2016 بسبب تراجع معدلات الإنتاج وإغلاق موانئ التصدير الشرعية بشكل متكرر. وحذر مصطفى صنع الله في مقابلة إعلامية من التداعيات الوخيمة لهذا التراجع الملحوظ مؤكدا أن «بلاده تسير نحو إفلاس مالي خلال العام المقبل إذا لم يتم استئناف تصدير النفط».

الرسم البياني 02

2017.. عام التناقضات الإقتصادية

ساهم تأمين محطات النفط في التخفيف من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، ثم مكّن من العودة إلى النمو اعتبارا من عام 2017. حيث شهد ارتفاعا بنسبة 26,7 % في 2017 ليتراجع من جديد في 2018 بنسبة 7,9% .

في عام 2017 انخفضت التوترات على الحسابات الجارية والعامة وعلى الأسعار، لكن ذلك لم يمنع الإهتزاز الكبير لكل مفاصل الاقتصاد الليبي وتذبذبه بين التعافي والتهاوي نتيجة ارتفاع سعر صرف الدينار، والتذبذب في الإنتاج النفطي وصادراته اليومية، إضافة إلى تفشي الفساد وغسيل الأموال وتفشي ظاهرة الإعتمادات الوهمية.

ورغم ذلك،في آذار 2017 تجاوز إنتاج النفط الليبي 500 ألف برميل يوميا لأول مره بعد ثلاثة سنوات، ليصل المعدل الإجمالي لإنتاج ليبيا من النفط الخام إلى 750،000 ألف برميل في اليوم، بعد إعادة فتح الموانئ النفطية في شهر أيلول 2016. ليتراجع بسرعة إلى 200 ألف برميل يوميا في بداية شهر أبريل، بعد إغلاق محتجين خط الشرارة المغذي لمصفاة الزاوية، والذى يعتبر من أكبر الحقول في ليبيا، واستمر الإغلاق لأكثر من عشرة أيام، قبل أن تتوصل المؤسسة الوطنية للنفط لحل مع المحتجين وتعيد فتح الخط المغذي لمصفاة الزاوية. وتسبب إغلاق الحقول النفطية في خسائر مادية كبيرة للخزينة

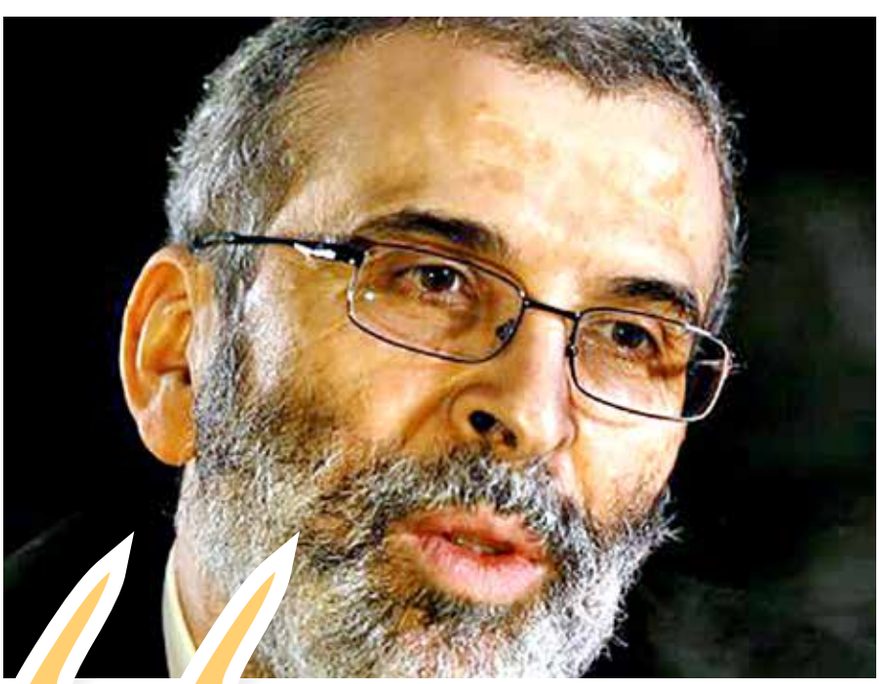

أصبح البلد الغارق أساسا في الفوضى غير قادر على تلبية إحتياجات ما يقارب 7 مليون نسمة أغلبهم يسكنون المناطق الحضرية.

قدر رئيس المؤسسة الوطنية الليبية للنفط مصطفى صنع الله حينها أن بلاده خسرت ما يزيد على 100 مليار دولار منذ عام 2013 حتى العام 2016 بسبب تراجع معدلات الإنتاج .

العامة للدولة، وقدرت الخسائر في مجملها بحوالي 160 مليار دولار خلال الثلاث سنوات الأخيرة، بينما أعلن المصرف المركزي، أن العجز في الإيرادات بلغ حوالي 6,5 مليار دينار، خلال العام 2017. وقدرت الوطنية للنفط خسائر إغلاق حقل الفيل لثلاثة مرات في عام 2017، بحوالي 27 مليون دولار. رغم أن التهديدات الأمنية للموانئ النفطية، قد شهدت انخفاضا بسبب حراسة المنشآت النفطية من قبل الجيش الليبي.

تميز النشاط الاقتصادي عموما في2017 بالتقلب والتذبذب في ارتباط وثيق بتذبذب الإيرادات النفطية.

الرسم البياني 03

من 2018 إلى 2020.. نزيف حاد يرهق الاقتصاد

بدأ التراجع الاقتصادي طفيفا في 2018، لكنه سرعان ما بات حادا وبطيئا في 2019 خاصة مع تطور الحرب والانقسامات السياسية، وتوقف تصدير النفط وانحسار إيراداته مع زيادة حجم الخسائر وتفاقم العجوزات،عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات، مع عودة شبح التضخم، في أشد مراحل الأزمة الليبية تعقيدا.

و مع اندلاع الصراع في طرابلس تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4.*1*% في عام 2019 بعد انخفاضه في 2018 (7,9 %)بعد أن سجل انتعاشة في 2017(26,7 %)، عقب انخفاض أسعار النفط. أما التضخم فقد انتعش بعد انخفاضه في عام 2018 والربع الأول من عام 2019 ، إلى ما يزيد عن 10% في المتوسط في عام 2019 مع احتدام الصراع في طرابلس. فيما تفاقم عجز الميزانية من 7,4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018 إلى 10,9% في 2019 (تحسن ملحوظ مقارنة بـ2017 43%).

ومنذ عام 2019 انتهى التحسن «الملحوظ «مع استئناف الصراعات، حيث تفاقم الوضع مع بداية 2020 تزامنا مع الأزمة الوبائية والحصار النفطي الطويل الناتج عن التنافس على عائدات النفط ، مما أدى إلى تراجع إنتاج النفط الذي يمثل المورد الوحيد للبلد الغارق في الفوضى والأزمات.

الرسم البياني 04

كما تدهور الوضع المالي بشكل طفيف في عام 2019 بسبب انخفاض أسعار النفط رغم ارتفاع الإنتاج حيث وصل إلى 1,15 مليار برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2019 ، مقارنة بـ 0,97 مليون في عام 2018.

أدى الصراع في طرابلس بين أبريل 2019 ويونيو 2020 ، وحصار الموانئ والمحطات النفطية بين يناير وسبتمبر 2020 ، إضافة إلى الأزمة الوبائية إلى ظهور أخطر أزمة تواجهها ليبيا منذ عام 2011، في أسوأ انخفاض حاد في كل مؤشرات الاقتصاد الليبي في عام 2020. ويقدر البنك الدولي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 40,9 % في عام 2020.وأدى إغلاق المنشآت النفطية إلى انخفاض بنسبة 66,4 % في إنتاج النفط بين يناير وسبتمبر، من متوسط مستوى 1,1 مليون برميل يوميا في عام 2019 إلى 368،167 برميل يوميا في عام 2020 ، مما تسبب في ما يقرب من 11 مليار دولار في الخسائر المالية.

بالإضافة إلى ذلك ، فإن انخفاض الطلب العالمي المرتبط بالأزمة الوبائية لانتشار فيروس كورونا أدى إلى انخفاض حاد لأسعار النفط.

الرسم البياني 05

و مع رفع الحصار النفطي في 19 سبتمبر 2020، الذي اعتبره الكثيرون حل مؤقت لتعافي الاقتصاد الليبي حتى إيجاد حل عام للوضع بالبلاد، عاد معدل الإنتاج الآن إلى معدل 1,2 مليون برميل في اليوم لكن عائدات النفط لا تزال معطلة حيث تم تجميدها على حساب شركة النفط الوطنية (NOC) حتى تعيين مسؤول تنفيذي جديد أو حتى اتفاق جديد على توزيع عادل للثروة النفطية.

إضافة إلى الأزمة النفطية، غذت اضطرابات عام 2020 أزمة السيولة بالبلاد، إذا أفادت أحدث تقارير سنوية متضاربة للبنك الدولي عن التضخم لعام 2020 (-2.1٪) وصندوق النقد الدولي (+22.1٪) في تناقض تام.

وبالفعل انزلقت البلاد في فترة جديدة من الحرب والإنقسامات السياسية

> منذ اتفاق وقف دائم لإطلاق النار وعودة إنتاج النفطي بليبيا، تعافى القطاع بسرعة ليبلغ 1,2 مليون برميل يوميا بحلول منتصف نوفمبر 2020.

والإقتصادية، تغذيها تدخلات من القوى الأجنبية وسعي للسيطرة على مفاتيح خزائن النفط الليبي خاصة من الحليفة تركيا التي دججت البلاد بالمرتزقة والمليشيات الذين يتقاضون أجورهم من عائدات النفط ما دفع الجيش الليبي لإغلاق الموانىء النفطية مطالبا بتوزيع عادل للعائدات النفطية» الضخمة» حسب الخبراء والمختصين.

وصلت الخسائر في الإيرادات النفطية إلى أدنى مستوياتها بنسبة 95,5 % وفقا للمؤسسة الوطنية للنفط.

الرسم البياني 06

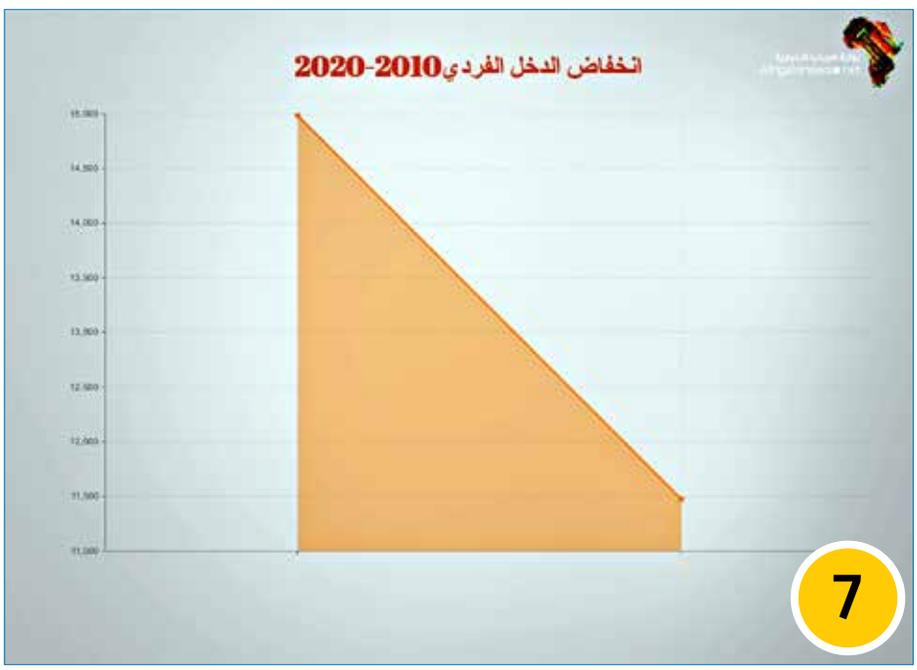

ومنذ اتفاق وقف دائم لإطلاق النار وعودة إنتاج النفطي بليبيا، تعافى القطاع بسرعة ليبلغ 1,2 مليون برميل يوميا بحلول منتصف نوفمبر 2020، ومن المتوقع أن يستمر هذا التحسن في عام 2021 ، بشرط مواصلة العمل على دعم الحل السياسي واستقرار البلاد. ومع ذلك ، فإن تدهور البنية التحتية العامة سيكلف مليارات الدولارات وسيتطلب مستثمرين أجانب،حذرين ومتخوفين من الوضع بالبلاد.

إلى جانب المشاكل المتعلقة بقطاع النفط، انخفض استهلاك الأسر حتى 80% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات متأثرا بانخفاض معدل دخل الفرد حيث أفاد تقرير جديد للأمم المتحدة أن ليبيا احتلت المرتبة 82 عالميا عام 2020، فيما كانت تحتل المرتبة الثامنة عربيا و57 عالميا بنصيب 14988 دولارا في العام 2010، ومن المتوقع أن يرتفع الدخل الفردي بنسبة 3% فقط في عام 2021. كما يتوقع التقريرأن ترتفع نسبة البطالة في ليبيا إلى 22 % عام 2021. وعانى الاقتصاد الليبي أيضا من انخفاض قيمة العملة في السوق السوداء (54% في النصف الأول من عام 2020) مما أدى إلى اتساع الفجوة مع سعر الصرف الرسمي.

الرسم البياني 07

مع عودة القطاع النفطي الذي يمثل الشريان الحيوي الرئيسي في الاقتصاد الليبي وانتعاش إيراداته، من المتوقع أن تشهد الأزمة الاقتصادية بوادر انفراج هامة في الربع الثاني من 2021، خاصة مع التقدم الكبير الذي أحرزه الحل السياسي بالبلاد وانتخاب سلطة تنفيذية انتقالية جديدة، ومع صمود الاتفاق الأخير لوقف تام لإطلاق النار.

الوضع الأمني في ليبيا منذ 2011

دولة تسبح في فُلك العنف والفوضى

رامي التلغ

دخلت ليبيا في دوامة من العنف والفوضى الأمنية إثر الأحداث التي استجدت بالبلاد سنة 2011 وأسفرت عن سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي.هذه الفوضى جاءت عقب تنامي التيارات المسلحة والحركات الجهادية بصورة متواترة، إذ شكّل صعودُها القوي حالةً من التأزم السياسي والانفلات الأمني، إضافةً إلى فرض واقع يعمد إلى تهميش الدولة، لتكون بلا سلطة حقيقية، تتقاسمها الميلشيات لا تتوقف معها دائرة العنف والقتل، والصراعات المناطقية والجبهوية.

ويعود تشكيل الجماعات الإسلامية المتشددة في ليبيا إلى بداية التسعينيات من القرن الماضي، عندما التحق عدد من الليبيين للقتال ضمن «تنظيم القاعدة» في أفغانستان. وبات المقاتلون الليبيون مصدراً قتالياً للعمليات الإرهابية لهذا التنظيم في عدد من دول العالم، في العراق وسوريا وأفريقيا وتحديداً في مالي ونيجيريا.

ويُعتبر فرع القاعدة في ليبيا المعروفة باسم «الجماعة الليبية المقاتلة» بقيادة عبد الحكيم بلحاج، ثاني أكبر فروع القاعدة شمال أفريقيا، بعد «الجماعة الجهادية» في الجزائر.

فإثر إسقاط نظام القذافي،استغلّت الكتائب المسلحة الفراغ والتصدع الناشئ في بنية السلطة؛ حيث تمركزت بعض الجماعات الإسلامية في المنطقة الشرقية والغربية من ليبيا، وأخرى في الجنوب. وفي مدينة درنة انتشرت كتيبة «عقبة بن نافع»، إضافةً إلى كتيبة «أنصار الشريعة»، التي كان لها نفوذ في بنغازي أيضاً.

وقامت هذه الجماعات بشنّ هجمات، واستغلت غياب السلطة الحاكمة في الكثير من أنحاء البلد لتجتمع بالشبكات الإرهابية الأخرى العاملة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، من أجل تخطيط أنشطتها وتنسيقها.

طيلة هذه السنوات شهدت حركة الجماعات الجهادية تحولات مهمة إذ لم يكن الوضع الأمني و السياسي بالاستقرار الذي يسمح للحركات المسلحة بالتغلغل في الساحة الليبية أو بالإنسحاب بسهولة.

حيث مثلت عملية مقتل السفير الأمريكي في القنصلية الأمريكية ببنغازي في سبتمبر 2012 حدثا محوريا و محدداً لوضع الجماعات الجهادية في البلاد ، إذ بدأ مسلسل الاغتيالات تدريجيا وبشكل تصاعدي منذ عملية اغتيال السفير الأمريكي ، حيث راح ضحية مسلسل الاغتيالات مئات الضباط والنشطاء السياسيين حتى وصلت إحصائية المغدور بهم معدلا كبيرا حيث شهدت ليبيا خلال عام 2013 محاولات اغتيال عدة في بعض المدن، راح ضحيتها نحو 120 شخصا،

> بلغ عدد ضحايا الاغتيالات من القيادات الأمنية والعسكرية منذ مطلع يناير وحتى نهاية ديسمبر 2013، في كل من بنغازي وطرابلس ودرنة، ومصراتة، والعجيلات، وطبرق، وسبها، أكثر من 90 شخصا، فيما بلغ عدد من اغتيلوا في صفوف الشخصيات المدنية والحقوقية ما يقارب عن 30 شخصا.

بينما صنفت المحاولات الأخرى بالاغتيالات الفاشلة أو غير المكتملة.

وقد بلغ عدد ضحايا الاغتيالات من القيادات الأمنية والعسكرية منذ مطلع يناير وحتى نهاية ديسمبر 2013، في كل من بنغازي وطرابلس ودرنة، ومصراتة، والعجيلات، وطبرق، وسبها، أكثر من 90 شخصا، فيما بلغ عدد من اغتيلوا في صفوف الشخصيات المدنية والحقوقية ما يقارب عن 30 شخصا، بينما كانت العناصر الاخرى لهذا التحول منع التنظيمات الجهادية في درنة إجراء انتخابات اختيار لجنة صياغة الدستور من الانعقاد في درنة، كذلك شكل تكون تنظيم اخر لأنصار الشريعة في سرت كان يعتقد أنه تابع لتنظيم أنصار الشريعة الموجود في بنغازي شكلا اخر لعملية التحول الأولى في عمل التنظيمات الجهادية وسرعة انتشارهم وقدرتهم على التنظيم. كان من ابرز تداعيات هذه المرحلة استفزاز تنظيم أنصار الشريعة، حيث حُمّل التنظيم المسؤولية نحو جميع عمليات الاغتيال في بنغازي دون اجراء تحقيقات حقيقية حول الأمر، رغم أن مصادر موثوقة في بنغازي تؤكد أن أنصار الشريعة في بنغازي يقفون وراء بعض عمليات الاغتيال في بنغازي ويمكن تمييز العمليات التي كانوا يقفون وراءها بسهولة.

كما شكل ظهور داعش على الساحة الدولية وتصاعدها و ازدياد قوتها وتغلغلها هزة عنيفة في أرجاء العالم حيث كانت له تداعيات على التنظيمات الجهادية الاخرى وخاصة على الجماعة الام «تنظيم القاعدة» وفروعها في انحاء الدول الاسلامية إذ بايع أفراد و تنظيمات مختلفة في بنغازي ودرنة وسرت تنظيم الدولة الاسلامية، و ترك الكثيرون تنظيماتهم الجهادية الأولى، على غرار ما حدث في سوريا والعراق، وآثروا الانضمام لتنظيم الدولة مما كان له الأثر الواسع على خارطة توزيع القوى في الساحة الليبية و الأثر الكبير على وضع العمليات القتالية في شامل التراب الليبي.

فداعش في ليبيا ليس طرفاً واحداً أو وحدة متكاملة تنظيمياً بل هي فسيفساء تختلف من حيث الجهة المُمولة والداعمة لوجستيا ومن حيث الامتداد الجغرافي، فداعش سرت، وإن كان لم يعد له وجود يذكر رغم المحاولات المتكررة لإعادته إلى ليبيا، فإنه كان خليطاً بين داعشيين تونسيين ومصريين يسود غموض حول الجهات الداعمة لهم وبين بقايا مرتزقة القذافي وأنصاره في الجنوب الليبي، بينما كانت في صبراطة تنظيماً مُركباً ومدعوماً لوجستياً من طرف عدد من القوى الإقليمية وبعض أجهزة المخابرات الأجنبية والمنظومات القديمة لعدد من الأنظمة العربية التي أسقطتها ثورات الربيع العربي، وهو تواصل موضوعي لتنظيم إرهابي تونسي كان يُدعى شباب التوحيد، أما درنة فهي مجموعات ليبية كانت تنتمي لشبكات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي أو تنظيم القاعدة المركزي بقيادة أيمن الظاهري، وتبنت فكر، وبايعتها منذ ظهور البغدادي.

كانت الخمس سنوات بين 2011 و2016 كافية لتحول ليبيا إلى ساحة للفوضى والسلاح، وقاعدة للجماعات الإرهابية بمختلف توجهاتها. وكانت كافية أيضاً

> وفر الصراع المسلح اليوم في ليبيا بين الميلشيات، فضلاً عن غياب سلطة مركزية قوية، كل شروط «الملاذ البديل» الجهاديين عموماً، ولأنصار تنظيم داعش خصوصا.

لشق المجتمع الليبي المنسجم قبلياً وطائفياً وعرقياً، وزرع النزعات الإقصائية داخله.

ووفر الصراع المسلح اليوم في ليبيا بين الميلشيات، فضلاً عن غياب سلطة مركزية قوية، كل شروط «الملاذ البديل» الجهاديين عموماً، ولأنصار تنظيم داعش والمبايعين له في منطقة المغرب العربي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خصوصاً.

منذ فبراير 2016 ،سجلت قوات الجيش الليبي في مواجهة تنظيم مجلس ثوار بنغازي وتنظيم داعش، رغم من ضعف التسليح بسبب الحظر الذي تفرضه المجموعة الدولية على توريد الأسلحة إلى ليبيا.

بعد معارك عدة خرج تنظيم داعش من المدن رسمياً من دون أن يجري القضاء على أفراده كلهم الذين خاضوا المعارك في مدن الشمال الليبي.

ففي كانون الأول/ديسمبر 2016 أعلن المشير حفتر تحرير سرت، معقل تنظيم الدولة الإسلامية الذي بدأ ينتشر قبل سنتين مستفيدا من غياب الدولة.

فرحة الليبيين بالخلاص من خطر داعش نغصتها عمليات عدة للتنظيم تنوعت فيها أساليبه في الهجوم، وقد قلل بعضهم من خطر التنظيم وافترض أن داعش انتهت رسمياً في ليبيا وما هذه الهجمات إلا رقصة مذبوح.

ومازال يشكل خطر الإرهاب في ليبيا تهديدا واضحا، بعد تنفيذه عدة هجمات إرهابية في الفترة الماضية، فيما تتحدث التقارير الأممية عن وجود عناصر إرهابية مستغلة الفوضى والانقسام الحادث في البلاد.

وعلى مايبدو أن خطر الإرهاب في ليبيا لم ينته بتحرير سرت وبنغازي ودرنة، حيث أكد التقرير للأمم المتحدة أن أعداد العناصر الإرهابية تتراوح ما بين 500 إلى 700 عنصر، منهم ليبيون وأجانب، اتخذوا من ليبيا ملاذا آمنا لهم، لتنفيذ عملياتهم الإرهابية في عدة مناطق، مستفيدين من حالة الفوضى والانقسام الكبير الذي امتد لسنوات.

الوضع الأمني في ليبيا ليس بمعزل عن سياق دولي متحوّل فكل الأنظار موجهة نحو الدولة النفطية طمعا في كعكة الثروات الباطنية و عقود إعادة الإعمار لذلك فإنه رغم المجهودات الأمنية التي يقودها الجيش الليبي و التي حققت نتائج ممتازة على الميدان الا أن لعبة الأمم تأبى إلا و أن يكون الوضع غير مستقر حيث تشهد ليبيا في الآونة الأخيرة تصاعد توظيف المرتزقة الأجانب من جانب النظام التركي لدعم حكومة الوفاق ضد الجيش الوطني الليبي.

وتسعى تركيا لتنفيذ نفس الخطة التي اعتمدتها في سوريا واستنساخها في ليبيا، خاصة وأنها فتحت حدودها بترحاب، ودعم لوجستي ومالي للجماعات الإرهابية المسلحة لدخول سوريا عبر أراضيها ومنافذها الحدودية، بما فيهم (داعش) و(القاعدة)، وانتفخت هذه الجماعات الإرهابية داخل سوريا واحتلت أراضي واسعة تدخلت القوات العسكرية التركية لتحتل هذه الأراضي السورية بحجة مقاومة الإرهاب، وتريد تنفيذ هذا السيناريو في

> تشهد ليبيا تصاعدا كبيرا في معدل الجريمة مع مواصلة الجماعات المسلحة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ظل استمرار افلاتها من العقاب.

ليبيا، رغم أن ليس لها حدود جغرافية مشتركة مع ليبيا، ولكن تستبدل ذلك بالاعتماد على التمويل المالي القطري لتجنيد الآلاف من المرتزقة السوريين وعناصر (داعش) و(القاعدة).

من جانب آخر،تعمقت الأزمة السياسية والأمنية في في ظل عجز متكرر لإيجاد مخرج للأزمة السياسية التي تعيشها البلاد منذ أحداث 2011.

وفي إطار الانفلات الأمني والانقسام السياسي الذي تعيشه منذ سنوات،تشهد ليبيا تصاعدا كبيرا في معدل الجريمة مع مواصلة الجماعات المسلحة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ظل استمرار افلاتها من العقاب.

حيث تتواصل جرائم المليشيات والجماعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا من اختطاف مئات المدنيين واخفائهم بشكل قسري،والاعتداء بالعنف والاغتصاب والقتل.

من ذلك،تشهد البلاد منذ سنوات تصاعدا كبيرا في معدل الجريمة، حيث وصلت إلى 55 ألف جريمة جنائية بين سنتي 2011 و 2016.

حيث تتواصل جرائم المليشيات والجماعات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا من اختطاف مئات المدنيين واخفائهم بشكل قسري،والاعتداء بالعنف والاغتصاب والقتل.

من ذلك،تشهد البلاد منذ سنوات تصاعدا كبيرا في معدل الجريمة، حيث وصلت إلى 55 ألف جريمة جنائية بين سنتي 2011 و 2016.

وبحسب جهاز المباحث العامة الليبي فإن عدد الجرائم الجنائية التي سجلها بين 2011 و 2016 بلغت 55 ألف جريمة تختلف ما بين قتل واختطاف وابتزاز، مشيرا إلى أن هذه الإحصائية شملت 35 مديرية أمن في البلاد لكن 20 مديرية أخرى لم تشملها إحصائيات الجرائم المرتكبة في نطاقها.

وفي حين عبر مسؤولو الجهاز عن عدم قدرتهم على التصدي للجريمة، بسبب انتشار السلاح بموازاة كثرة الأجهزة الأمنية التي أنشئت حديثا لم تحدد الصلاحيات الموكلة لها، يرى نشطاء حقوقيون أن

> احتلت الدولة الليبية المركز 19، في مؤشر الجريمة حيث حصلت على 62,27 درجة بتقييم مرتفع، وفي مؤشر الأمان حصلت على 37,73 درجة، وذلك وفق قاعدة البيانات العالمية «نامبيو».

الإحصائية تعتبر قصورا كبيرا.

في نفس الإطار،يقول الناشط السياسي أسامة الوكواك لـ«العربية.نت» في وقت سابق أن الجريمة في ليبيا ارتقت لمستوى الجريمة المنظمة وهي التي تقود الصراع في ليبيا بعد الثورة وتقوض توحيد الدولة» وتابع « بمرور الوقت تطورت ديناميات النشاط الإجرامي وأسواقه فهي الآن تجوب الصحراء الليبية المنفتحة على دول الجوار».

وأوضح أن «تمتع شبكات الجريمة بالنفوذ السياسي أفادها في تجنب الملاحقات الجنائية، وإن لزم كما هو مشاهد من قبل الميليشيات إلى تعطل الدولة والقانون والعدالة قسرا عدة مرات».

يرى مراقبون أن هذه الظاهرة جديدة ومسقطة على الواقع الليبي الذي تعتبر مرجعيته الثقافية العربية الإسلامية تقدس الحق في الحياة وترفض صناعة الموت مهما كانت الخلفيات والأهداف.

وتشير التقارير إلى أن ليبيا ما قبل سقوط نظام معمر القذافي من أقل البلدان العربية ارتكابا للجرائم.

حيث دشنت حادثة اغتيال اللواء عبد الفتاح يونس إثر عملية اختطاف مسلسل الدم الطويل الذي يأبى النهاية.

ومازال الغموض يكتنفها إلى اليوم في ظل مؤشرات تدل عن تورط جهات إقليمية مرتبطة بدول أجنبية غالبا ما كانت عينها على ليبيا.

ولئن كان من الصعب تفكيك ظاهرة الجريمة في ليبيا نظرا للتعقيدات السياسية والأمنية وما ترافقها من تصفيات وابتزاز، فإنه من الممكن تحسس مكامن خطورتها خاصة بشأن اغتيال الناشطات واختطاف البنات واغتصابهن واستخدامهن كرهائن للمساومة بين الفرقاء الليبيين على امتداد سنوات من الانتهاكات لأبسط حقوق الإنسان.

وتبدو ظاهرة الجريمة المنظمة بشتى مظاهرها الذراع الميداني للتنظيمات السياسية سواء منها المسلحة أو غير المسلحة التي جعلت من نفسها غطاء للاغتيال والقتل والنهب والاختطاف والاغتصاب لتضفي عليها مشروعية القوة وتستخدمها للمساواة والابتزاز.

من جانب آخر، احتلت الدولة الليبية المركز 19، في مؤشر الجريمة حيث حصلت على 62,27 درجة بتقييم مرتفع، وفي مؤشر الأمان حصلت على 37,73 درجة، وذلك وفق قاعدة البيانات العالمية «نامبيو» التي أعلنت أحدث تصنيف لها للدول الأكثر والأقل أمانًا في العالم من حيث الجريمة.

وتُعتبر مستويات الجريمة منخفضة جدًا إذا كانت أقل من 20، أما ما بين 20 إلى 40 فهي منخفضة، وما بين 40 إلى 60 فهي معتدلة، في حين تعتبر مرتفعة إذا كانت بين 60 و80، وإذا كانت أعلى من 80 فهي مرتفعة للغاية، ويعتمد مؤشر الجريمة على معايير عديدة؛ مثل جرائم القتل والسرقة والسطو والاغتصاب.

من ذلك،يرى مراقبون أنه لم تقد الفوضى الأمنية وسطوة الميليشيات المسلحة إلى الاغتيالات السياسية الممنهجة لتصفية الخصوم المختلفين فكريا وسياسيا ومصلحيا والمرتبطين بجهات خارجية فقط، بل الأخطر من ذلك أنها قادت البلاد إلى الجريمة بشكل مفزع على الرغم من أنها ليست من سمات المجتمع.

> تشهد البلاد منذ سنوات تصاعدا كبيرا في معدل الجريمة، حيث وصلت إلى 55 ألف جريمة جنائية بين سنتي 2011 و 2016.

ليبيا بعد فبراير 2011

تفكك اجتماعي وأوضاع متردية

رمزي زائري

بعد نحو عقد كامل على سقوط نظام العقيد الراحل معمّر القذافي ،ما تزال آمال الليبيين تنشد الوصول إلى الاستقرار ،وسط تفكّك تام لأغلب مؤسسات الدولة و في ظل معاناة اجتماعية و انسانية متفاقمة شملت معظم مناحي الحياة ،ما تزال ليبيا غارقة في فوضى سياسية وأمنية تفاقمها التدخلات الخارجية وتحرم الليبيين المنهكين من ثروات بلادهم الهائلة.

يستعيد أمين اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية الشعبية الليبية مصطفى الزايدي ،ما حدث قبل 10 سنوات قائلاً إن ما حدث في ليبيا مؤامرة واضحة، نفذتها قوى أجنبية سواء عن طريق مجموعات مسلحة في الداخل، أو عبر التهييج الإعلامي، الذي صور نظام العقيد معمر القذافي على أنه ديكتاتور يقتل شعبه، على حد قوله.

وأضاف الزايدي ، أن الجماعات الإسلامية، وفي القلب منها الجماعة الليبية المقاتلة، وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين، الذين أجروا مراجعات فكرية في السجون في عملية أشرف عليها القيادي الإخواني الشهير يوسف القرضاوي، كانوا رأس الحربة في أعمال العنف الدموية التي شهدتها البلاد بعد سقوط القذافي.

وأشار الزايدي، الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية سابقاً، إلى أن العملية كانت مرسومة من دوائر معادية للشعب الليبي والأمة العربية، وأنه بعد 5 أيام فقط من انطلاق التظاهرات، اجتمع مجلس الأمن الدولي وأصدر قراراً بوضع ليبيا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز لمجلس الأمن التدخل في شؤون البلاد، وبعد شهر واحد أصدر قراراً ثانياً أجاز بموجبه التدخل العسكري الذي أدى للدمار والخراب.

وتابع الزايدي أن المؤامرة التي يطلقون عليها «ثورة» أدت إلى مقتل رئيس البلاد ورموز الجيش، فضلاً عن آلاف العسكريين، وتهجير 2 مليون ليبي، وإخلاء مدن كبرى من سكانها مثل تاورغاء وترهونة، حتى أصبحت ليبيا قاعدة وملاذاً للإرهاب ووكراً للجريمة المنظمة وغير المنظمة، وإثارة القلاقل في المنطقة.

وحوّلت هذه «المؤامرة» ليبيا التي تملك أكبر احتياطات نفطية في إفريقيا، من بلد ينعم بالوفرة إلى اقتصاد منهار تحول سكانه إلى فقراء ومعدومين ، ويمكن وصف ما تعيشه البلاد بأنه «عشرية سوداء» حيث شهدت 4 حروب أهلية مزقت النسيج الاجتماعي.

و حول ذلك يقول الباحث في الشؤون الاقتصادية كمال المنصوري إن "ليبيا تمر بتراجع اقتصادي غير مسبوق، خاصة

ما حدث في ليبيا مؤامرة واضحة، نفذتها قوى أجنبية سواء عن طريق مجموعات مسلحة في الداخل، أوعبر التهييج الإعلامي

مع الأضرار التي لحقت ولا تزال بقطاع النفط وهو المورد الوحيد للبلاد، جراء الاغلاقات المتكررة التي أثّرت سلبا على إيرادات الحكومة من النفط".

تُضاف إلى كل ذلك أزمة نقدية كبيرة بوجود مصرفين مركزيين: مصرف ليبيا المركزي في طرابلس ومصرف آخر موازله في الشرق، الأمر الذي يعيق السيطرة على سياسة البلد النقدية بينما ينهار الدينار ،كمًا يعجز الليبيون عن تصريف أمورهم الحياتية اليومية في ظل نقص حاد في السيولة والبنزين والكهرباء والتضخم المتسارع.

من جانبه، حذر الخبير الاقتصادي نوري الحامي من أنه "في ظل استمرار التراجع الاقتصادي الحاد، ستتجه ليبيا في نهاية المطاف للاقتراض الدولي، وفي حال الوصول إلى هذه المرحلة، ستواجه البلاد أزمات مضاعفة وربما نشهد أرقامًا مفزعة لليبيين الذين يعيشون تحت خط الفقر للمرة الأولى في تاريخ البلاد الحديث".

ويؤكد الباحث جلال حرشاوي أن الوضع يبقى هشّا، فقد «تراجع عدد القتلى الليبيين، لكن هل تحقق تقدم على المستوى السياسي؟ هل زال الخطر؟ على الإطلاق» ،ويضيف حرشاوي أن الليبيين «مستاؤون للغاية ويعانون كثيرا من كوفيد - 19، والنخب لا تبالي بمعاناة الشعب».

وفي طرابلس ما زال الليبيون يعانون من نقص السيولة النقدية وضعف الإمداد بالوقود والكهرباء والتضخم المالي، ويعتبر عمادالدين بادي أن الليبيين «يفقّرون تدريجيا».

و رغم أن ليبيا أنفقت 425 مليار دينار (303 مليارات دولار) خلال السنوات التسعة الماضية، فإن الأموال التي أنفقتها لم تذهب للاستثمار أو لتحريك عجلة الاقتصاد بل ضختها للاستهلاك، منها 186 مليار دينار على الأجور و71 مليار دينار لدعم المحروقات ، ما يفسر عدم تحسن الأوضاع المعيشية للمواطنين.

وقد شهد العامة 2020 خروج مظاهرات شعبية ،في عدة مدن ليبية ،احتجاجا على سوء الخدمات العامة، والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، و غياب السيولة النقدية

> ما تعيشه البلاد «عشرية سوداء» حيث شهدت 4 حروب أهلية مزقت النسيج الاجتماعي

في مقابل الغلاء الفاحش في الأسعار ،فضلا عن انتشار الفساد، مما اضطر الكثير من العائلات خاصة الميسورة منها للهجرة إلى الخارج بحثا عن فرص أفضل للعيش بأمان.

كما بلغت معدلات الفقر، بحسب التقديرات، إلى 45 في المائة ، علماً أن عدد سكان ليبيا، وهم ستة ملايين مواطن، وهي معدلات لا تبدو واقعية اليوم بعد انتهاء حرب طالت غالبية أحياء طرابلس، ونزح بسببها 130 ألف مواطن.

وحسب إحصاءات رسمية، يبلغ إجمالي أعداد عائلات ذوي الدخل المحدود (المعروفة بالأسر المحرومة من الثروة)، نحو 224 ألف أسرة، وتحصل الأسرة البالغ عدد أفرادها ثلاثة، على حافظة استثمارية بـ30 ألف دينار، أما الأسرة التي يبلغ عدد أفرادها خمسة فما فوق فتحصل على 50 ألف دينار. ويتقاضى أصحاب المحافظ، 100 دينار عن كل فرد شهرياً تُعطى على حساب الأرباح.

وتلا الإطاحة بالقذافي في فبراير 2011 تفكيك الأجهزة الأمنية، حيث كانت العاصمة حتى وقت قريب تحت هيمنة العشرات من المجموعات المسلحة المحلية التي تغيّر ولاءها باستمرار، لكنها صارت أقل بروزا مع تزايد حضور قوات الأمن.

و ساءت الأوضاع في ليبيا التي انقسمت إلى حكومتين متنافستين وتحالفين عسكريين واحد في طرابلس وآخر في الشرق بعد 2011 حيث انهار الدعم الحكومي تحت وطأة الفساد، وحتى الوظائف الحكومية أصبحت لا تدفع الرواتب بشكل منتظم.

وطال العنف كذلك قطاع النفط في بلد يحوي أكبر احتياطي من الذهب الأسود في أفريقيا، ووصل الأمر إلى استعماله كورقة مقايضة.

ووصل إنتاج المحروقات في ديسمبر إلى 1,3 مليون برميل يوميا، أي أضعاف ما كان ينتج قبل عام، لكنه أقل من معدل الإنتاج اليومي قبل عشرة أعوام حين ناهز 1,6 مليون برميل.

> تحولت ليبيا إلى مركز لتجارة البشر في القارة، وصار عشرات الآلاف من المهاجرين تحت رحمة المهربين المحليين.

وباتت البلاد ترزح تحت وطأة حكم الميليشيات وأمراء الحرب الذين استولوا على مؤسسات الدولة ما دفع بالجيش بقيادة المشير خليفة حفتر إلى القيام بهجومه على العاصمة طرابلس في 2019 لتحريرها من سيطرة هذه المجموعات المسلحة قبل أن يفشل هجومه وينسحب الجيش تمهيدا لإتمام العملية السياسية.

وكشفت العديد من التقرير وإجراءات التقصي، قيام السلطات الليبية بترقية وإضفاء الشرعية على قادة الميليشيات المسؤولين عن الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان بدلاً من تأكيد مسؤولياتهم وتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في ظل نظام القذافي وبعد إطاحة به.

وبعد مرور عشر سنوات زاد نفوذ أمراء الحرب وقادة الميليشيات الذين ارتدى بعضهم الزي الرسمي وتقلدوا مناصب في مؤسسات الدولة رغم الجرائم التي تلاحقهم ،وأصبح عبث هذه الميليشيات وقادتها روتينًا ما أرغم الدولة على التودد إلى المجموعات المسلحة، وقرر المجتمع الدولي تدريبهم وتطويرهم كشركاء، وأصبحوا تدريجياً جزءًا لا يمكن تمييزه من النخبة الليبية الجديدة.

ويسود الإفلات من العقاب في ليبيا منذ 10 سنوات، ففي عام 2012 ، منح قانون حصانة كاملة لأعضاء الميليشيات على الأعمال التي ارتكبوها من أجل حماية ثورة 17 فبراير. لتظل المساءلة مجرد حبر على ورق، حتى بالنسبة للجرائم التي ارتكبت في عهد القذافي، مثل مذبحة سجن أبو سليم عام 1996.

و تحولت ليبيا السنوات الماضية ،إلى ساحة للحرب بالوكالة بين القوى الدولية والإقليمية رغم حظر تصدير الأسلحة الذي أقرته الأمم المتحدة عام 2011 لكنه يتعرض للخرق يوميا بشكل واضح ،و كان العام الماضي صعبًا إلى حد كبير، فقد تسبب الهجوم على طرابلس والحصار النفطي "بأخطر الأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية في ليبيا منذ عام 2011"، وفقًا للبنك الدولي.

وكانت المجموعات الجهادية حاضرة أيضا في المشهد لبعض الوقت، وساهمت في دوامة الفوضى. وخلال ذروة سطوته،

> لا يمكن لأي خطة أن تحقق النجاح دون تحقيق الاستقرار السياسي، عبر توحيد المؤسسات الرسمية وإنهاء انقسامها ولا فرصة أمام المستثمرين الاجانب للعودة حالياً، لأن ذلك يتطلب توفير مناخ أمني يشجع الشركات الأجنبية على العودة.

سيطر تنظيم داعش على سرت التي صارت نقطة انطلاق لشن معارك وهجمات طالت تونس، خصوصا عامي 2015 و2016، ثم انحسر التهديد الجهادي بفضل جهود الجيش الوطني الليبي.

وتحولت ليبيا إلى مركز لتجارة البشر في القارة، وصار عشرات الآلاف من المهاجرين تحت رحمة المهربين المحليين، يعيشون مأساة إنسانية رهيبة، ويتعرضون إلى انتهاكات جسيمة، بينما يموت عدد كبير منهم أثناء محاولتهم العبور نحو الضفة الشمالية للمتوسط، رغم جهود المنظمات غير الحكومية.

كما تم استهداف البنى التحتية المدنية بشكل متعمد، الأمر الذي أدى إلى انقطاع المياه والكهرباء، ليترَك الكثيرون دون إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. كما استمر قصف واستهداف المستشفيات، تزامنًا مع قصف مستشفى الخضراء العام في طرابلس في أوائل نيسان/أبريل، مما أدى إلى إلحاق أضرار بمستشفى يضم 400 سرير يعمل بكامل طاقته.

وفي ضوء تأكيد الحالات الأولى المصابة بفيروس كورونا، تم إغلاق العديد من مراكز الرعاية الصحية بسبب نقص التدريب، وعدم توافر معدات الوقاية الشخصية أو توافر تعليمات وإرشادات واضحة. أمّا في المرافق المفتوحة، فثمة نقص في الأدوية والمعدات والموظفين اللازمين لتقديم الخدمات الحيوية.

ويشهد القطاع الصحي في ليبيا تدهوراً ينبئ بالخطر، إذ يشكّل توفير الرعاية الصحية اللازمة للمواطنين أكبر التحديات التي تعترض المؤسسات الحكومية، في ظل الاضطرابات الأمنية التي تشهدها البلاد، ما زاد الوضع سوءاً، بعدما تكرر الاعتداء على المستشفيات والأطقم الطبية، الأمر الذي تسبب في هجرتهم وزاد من حدة الأزمة التي تنذر بكارثة إنسانية في حالة تفشي وباء كورونا. ويثير هذا التدهور مخاوف كبيرة بسبب تزايد الأعداد وقلة الإمكانات الطبية، إضافة إلى عدم امتثال معظم المواطنين للإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الوباء.

> عانى قطاع الصحة في ليبيا خلال السنوات المنصرمة أزمات خانقة، من نقص حاد في الأطقم الطبية والأدوية والمستلزمات التشغيلية الأساسية،

وعانى قطاع الصحة في ليبيا خلال السنوات المنصرمة أزمات خانقة، من نقص حاد في الأطقم الطبية والأدوية والمستلزمات التشغيلية الأساسية، إضافة إلى أن عدداً كبيراً من المرافق الصحية أغلق أبوابه بشكل كامل، بعد تعرّضه للاستهداف، أو لكونه يقع في مناطق تشهد معارك مسلحة بين أطراف الصراع، كما غادرت الأطقم الطبية البلاد بسبب تفاقم الوضع الأمني.

وبحسب إحصائية الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، يعدّ معدل إصابات كورونا في ليبيا الأعلى في منطقة شمال أفريقيا بالنسبة إلى عدد السكان، بواقع 1479 حالة لكل 100 ألف نسمة، فيما احتلت المرتبة الثانية في أفريقيا من حيث عدد الوفيات بكورونا، بمعدل 22 حالة وفاة لكل 100 ألف نسمة.

وقال رئيس المركز الليبي لمكافحة الأمراض بدر الدين النجار إن الوضع خطير ونحن نعمل بكل ما لدينا، ولا بد من فرض غرامات مالية على غير الملتزمين باتباع الإجراءات الاحترازية، لأن ذلك تسبب في زيادة عدد مصابي الفيروس في البلاد.

وفي 15 أكتوبر الماضي، أطلقت منظمة الصحة العالمية تحذيرا من نفاذ 4 لقاحات تطعيم للأطفال في ليبيا، مشيرة إلى أن أكثر من 250 ألف طفل دون عمر السنة «عرضة لخطر الأوبئة بسبب النقص الحاد في إمدادات اللقاحات».

في حينها، توقعت المنظمة انتهاء إمدادات اللقاح السداسي خلال أقل من شهر، وهو الذي يحمي من ستة أمراض «الدفتيريا، والكزاز، والسعال الديكي، وشلل الأطفال، والمستدمية النزلية من النوع (ب)، والتهاب الكبد الفيروسي (ب)»، ونفاد لقاح شلل الأطفال الفموي، الذي يعطى عند الولادة وفي عمر 9 أشهر، والحصبة بحلول نهاية العام الماضي.

في حين، أكدت ممثلة منظمة الصحة العالمية في ليبيا إليزابيث هوف، إنه ورغم محاولات المنظمة الحثيثة من استمرار البرنامج الموسع للتطعيمات في ليبيا خلال جائحة كورونا إلا «إنها تواجه عقبات أكثر خطورة، مع نفاد إمدادات اللقاحات، مما يعرض حياة مئات الآلاف من الأطفال في ليبيا للخطر».

ممثلة منظمة الصحة العالمية في ليبيا إليزابيث هوف

من جانب آخر ،ووطبقا للبيانات التي كشفت عنها «يونيسيف» مؤخرا، فإن ليبيا على شفا أزمة إنسانية وشيكة، بالنظر إلى وجود نحو 4 ملايين مواطن (من بينهم 1,5 مليون طفل) يواجهون نقصا وشيكا في المياه.

وفي الوقت الذي عبرت فيه المنظمة عن قلقها لما آلت إليه أوضاع المياه والصرف الصحي في ليبيا، تضمنت البيانات التي نشرتها الإشارة إلى خروج الكثير من الآبار عن العمل؛ بسبب الاعتداءات المتكررة على منظومات النهر الصناعي.

وحذرت في الوقت ذاته، من «انهيار كامل لمنظومة المياه وإيقاف إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي»، في الوقت الذي ترتبط فيه 45 بالمئة فقط من المنازل والمؤسسات في ليبيا بالشبكة العامة للصرف الصحي.

وبعد 10 سنوات من التفتت والانقسام والفوضى ليس أمام الليبيين غير الذهاب للتسوية السياسية، واستعادة مؤسسات الدولة، وبناء الجيش، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، تنشأ بموجبها سلطات دائمة تستعيد سيادة الدولة على إقليمها، ولملمة جراح الماضي.

ناصر سعيد:

فبراير شكلت حقبة سوداء في التاريخ الليبي

تقرير/ همسة يونس

سلط المتحدث الرسمي باسم للحركة الوطنية الشعبية الليبية، ناصر سعيد، الضوء على الذكرى العاشرة لأحداث 17 فبراير، حيث أكد أن ما تشهده ليبيا وشعبها من أزمات هو نتيجة لما وصفه بـ«مؤامرة فبراير»، مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه لا يمكن تجاوز الأزمات الليبية الا بوحدة الشعب العربي الليبي. وللحديث بشكل أكثر تفصيلا عن ذكرى فبراير كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع المتحدث الرسمي باسم للحركة الوطنية الشعبية الليبية، ناصر سعيد، وإلى نص الحوار:

** بداية كيف تابعتم مرور الذكرى الـ 10 لفبراير؟.

حقيقة نقول تمر على الشعب الليبي السنة العاشرة للمؤامرة الدولية التي شاركت فيها قوى ظلامية وعملاء ليبيين ضد ليبيا بطرح شعارات براقة خادعة من خلال حملة اعلامية نفذتها ماكينات إعلامية ضخمة إقليمية ودولية، حسمها تدخل عسكري سافر استمر ثمانية أشهر في أضخم وأطول عملية عسكرية نفذها حلف الناتو بعد الحرب العالمية الثانية، نجم عنها دمارا شاملا بالبنى التحتية المدنية والعسكرية، ولقد صمد الشعب الليبي في وجهها وقاومها ببسالة منقطعة النظير وبإمكانياته المحدودة مقدما عشرات الآلاف من الشهداء.

** ما أبرز الأزمات التي واجهتها ليبيا خلال الـ 10 سنوات الماضية على مختلف الأصعدة؟.

لقد تمكن أعداء الشعب الليبي بمساعدة قوات الناتو العسكرية والامكانيات الدعائية الدولية وأموال الدول العربية الرجعية من السيطرة على ليبيا، ونفذوا عمليات قمع واسعة النطاق لم تسلم مدينة أو قرية أو عائلة ليبية منها، وأقاموا مئات المعتقلات التي أشرف عليها مجرمون حاقدون عانى فيها الشرفاء الليبيون أبشع اصناف العذاب، وهجرت مئات الالاف من الأسر الليبية ودمرت بيوتهم ومدنهم وقراهم، وقتل الآلاف من الليبيين بدم بارد، وانتهكت الأراضي الليبية من قبل كل أجهزة الاستخبارات الدولية والمنظمات الإرهابية والعصابات الإجرامية، وتمكن الإرهابيون والمجرمون من مفاصل الدولة وحولوا ليبيا الي قاعدة للإرهاب الدولي ووكر للجريمة المنظمة. كما انهارت كافة القطاعات الخدمية بشكل مروع، وعادت حياة الليبيين إلى ما كانت عليه في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، لا كهرباء ولا دواء ولا غداء ولا نقود.

** أعداء الشعب الليبي تمكنوا بمساعدة قوات الناتو من السيطرة على ليبيا في 2011.

** كافة القطاعات الخدمية انهارت بشكل مروع

كيف يمكن تجاوز هذه الأزمات وبناء دولة ليبيا آمنة مستقلة؟

إن ما يعانيه شعبنا من ضيق وضنك في كل مناحي الحياة، هو نتيجة لتلك المؤامرة التي كان من أهدافها إذلال الشعب العربي الليبي وتركيعه واستباحة أراضيه ونهب ثرواته، ولا يمكن تجاوز هذه الأزمات الا بوحدة الشعب العربي الليبي في وجه المؤامرة والكفاح الجماعي حتى إسقاطها.

بعد مرور 10 سنوات.. كيف تصف ليبيا ما بعد حقبة فبراير؟

لقد شكلت فبراير حقبة سوداء في التاريخ الليبي وأدرك شعبنا مبكرا خطورتها، فاستمر في مقاومتها بكل الوسائل، حتى تمكن في مايو 2014 من إعادة بناء جزء من القوات المسلحة التي أطلقت عملية الكرامة لاستعادة الوطن من الفوضى والإرهاب والعبث الأجنبي ونجحت بمجهودات ذاتية في تحرير أجزاء واسعة من ليبيا من قبضة الإرهاب والإجرام، وتمكنت أيضا القوى الوطنية في هذه الظروف الآمنة التي هيئتها القوات المسلحة العربية الليبية من النهوض بدورها والدعوة إلى مشروع إنقاذ وطني بعيدا عن عبث الأيادي الأجنبية، يتأسس على قاعدة ليبيا دولة موحدة مستقلة والخروج من دائرة الصراع حول الماضي للبحث في معالجات جادة لأزمة الوطن، والمساواة التامة بين الليبيين، وإزالة آثار المؤامرة، من خلال مؤسسات وطنية واحدة بعيدا عن الاستقطابات الأيديولوجية والجهوية والقبلية، والدعم الكامل للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية لطرد المرتزقة والارهابيين وبسط الأمن وفرض الاستقرار الذي هو شرط لأي حل سياسي يتوافق عليه الليبيين، والتأكيد على إنه لا حوار وطني ولا حل سياسي بدون الافراج الفوري على كافة الاسرى المعتقلين في سجون الميليشيات، وإعادة النازحين والمهجرين إلى بيوتهم ومدنهم وقراهم وجبر الضرر ورد المظالم، وإلغاء كافة القوانين الاقصائية، ورفض أي حوار مع الإرهابيين والتنظيمات المتسترة بالدين، كما ترفض كل المحاولات البائسة لإعادة تدويرهم ودمجهم في العملية السياسية.

** لا يمكن تجاوز الأزمة الليبية الا بوحدة الشعب العربي الليبي.

** فبراير شكلت حقبة سوداء في التاريخ الليبي وأدرك شعبنا مبكرا خطورتها.

نجم يحذر من تفتت ليبيا وتلاشيها إذا استمر تدهور الأوضاع

حوار/ سوزان الغيطاني

حذر الرئيس السابق للهيئة العامة للإعلام والثقافة والمجتمع المدني بالحكومة المؤقتة خالد نجم من أن استمرار تدهور الأوضاع في ليبيا سيؤدي الى تفتت البلاد وتلاشيها معتبار في مقابلة مع صحيفة المرصد أن العنوان الأبرز للسنوات العشر الماضية هو «عشر عجاف في العشرية الصادمة.

إلى نص الحوار:

لو أردنا أن نضع عنوانا للعقد الماضي الذي مر على ليبيا.. فما العنوان الذي تختاره؟
عنوان العقد الماضي هو (عشر عجاف في العشرية الصادمة).

** كيف تنظر إلى الوضع في ليبيا بعد مرور 10 سنوات على أحداث فبراير؟.

اعتقد أن الوضع في ليبيا قد استنزاف إلى الحد الذي أصبح فيه قرار الاستمرار في هذا الوضع هو إعلان حالة الموت الكامل لدولة ليبيا وأرى أنه على الليبيين المنقسمين نصفين وأنصاف إيقاف حالك النزيف الحاصل في الموارد الاقتصادية و البنى التحتية و الشرخ الاجتماعي القاتل و الاهم هي خسارة اكبر ثروة و هي الشباب.

** خلال 10 سنوات مرت ليبيا بمنعطفات سياسية عديدة ما أهمها وأخطرها برأيك؟.

اخطر المنعطفات السياسية التي مرت على ليبيا هو الانقسام الذي حصل في مؤسسات الدولة نتيجة الحرب والأخطر هو تحويل الحرب بطريقة ما من حرب على الإرهاب إلى حرب جهوية وقبلية صنعت جرحاً كبير خلاف شرخ اجتماعي يحتاج الوقت الكبير.

** عشر عجاف في العشرية الصادمة.

** ليبيا شهدت انقسامات في جميع المؤسسات السيادية ..كيف ساهم ذلك في تدهور الأوضاع بالبلاد؟.

بالتاكيد انقسام أغلب المؤسسات الليبية السيادية بشكل خاص خلال هذه الازمة هو العامل الرئيسي في تدهور أوضاع البلاد وخصوصا المؤسسات السيادية مثل مصرف ليبيا المركزي الذي أسهم بشكل مباشر في صناعة منظومة تجاوزت الفساد إلى عملية النهب الكامل.

** إلى أي مدى تخشى على ليبيا من التقسيم؟.

ليبيا لن تنقسم .. ولو استمر الوضع كم هو عليه ستتفتت وتتلاشى وتصبح في كتاب التاريخ تحت عنوان كان هنا.

** إلى أي مدى تتخوف من أن تدور السلطة الجديدة في نفس دوامة المجلس الرئاسي؟.

لو استمر تغول نواب مجلسي الدولة والنواب في فرض هيمنتهم على رئيس الحكومة في تشكيلة حكومته بالتاكيد انها ستذهب في فلك حكومتها السابقة .

** قبل 10 سنوات ليبيا لم تكن تعرف اشتباكات أو فراغ أمني ولم يسمع الليبيين صوت الراصاص.. كيف تابعت تطورات الوضع الأمني في ليبيا خلال السنوات الماضية؟.

«بالتاكيد ليبيا لم تشهد أي اشتباكات قبل عشر سنوات ولم نكن نعرف حتى شكل

** سنستمر شعب مفعول به وليس فاعل.

** لاانقسام هو أخطر المنعطفات التي مرت بليبيا.

السلاح ولكن الفضل في ذلك للذي أراد أن يجعل ليبيا (جمر نار حمراء) حسب قوله هو الزعيم الراحل القذافي والذي أمر بفتح مخازن السلاح على مصرعيها ولو كانت لدينا في ذلك الوقت مؤسسة عسكرية مبنية على عقيدة وطنية بحته لكنا تجنبنا على الأقل نصف ما نحن فيه كما حدث في جيراننا مصر وتونس».

«فليبيا ليست فاشلة على مدار العشر العجاف الماضية بل ليبيا فشلت على مدار السبعين سنة من عمرها في تكوين نموذج في الاستقرار والنماء والازدهار رغم توفر كل المقومات اللازمة لذلك من شعب قليل وبسيط وموارد كبيرة وكثيرة ومتنوعة وبقعة جغرافية مميزة جداً وهي أصل الصراع الدولي عليها كل ذلك لم نستطع أن نوظفه في صالحنا لجهلنا وعدم وعينا بمصلحتنا.

** كيف تنظر للسيناريوهات المقبلة في ليبيا؟

السيناريو المقبل من وجهة نظري إذا لم تتوافق مصالح المجتمع الدولي صاحب المصالح المتقاطعة والمتصارعة في الخفاء فيما بينها على ليبيا لا اراى إلا استمرار وإطالة عملية الفوضى في ليبيا وإذا توافقت فإن ليبيا ستشهد استقرار ونماء لا مثيل له في المنطقة لنستمر شعبً مفعولاً به وليس فاعل.

> ** تدهور أوضاع البلاد وخصوصا المؤسسات السيادية مثل مصرف ليبيا المركزي الذي أسهم بشكل مباشر في صناعة منظومة تجاوزت الفساد إلى عملية النهب الكامل.

المقري: ليست هناك مقارنة بين ليبيا قبل 2011 وبعد 2011

حوار/ همسة يونس

وصف الناشط السياسي عبد الله ميلاد المقري، ليبيا بأنها تعيش «حالة عبثية»، لافتا إلى أن ليبيا قبل 2011 كانت دولة تنعم بالاستقلال والحرية والتعليم ودولة مهابة الجانب والمكانة فاعلة في محيطها العربي والإقليمي وتنعم بالأمن والاستقرار والاحترام والتقدير من جيرانها والعالم، ولكن بعد 2011 تم قلب هذه المسميات إلى عكسها بحيث انهارت الدولة، وفقدت استقلالها، بعدوان خارجي، وانهارت المؤسسات العسكرية والشرطية والأمنية بحيث دمرت من قبل الناتو وتحولت البلد إلى «مكب للميليشيات الإرهابية والتنظيمات المسلحة الظلامية الفكر» وانهارت مقومات الحياة الاقتصادية وحل الإرهاب والإجرام محل الأمن والسلامة. وللمزيد من التفاصيل حول ذكرى فبراير كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع الناشط السياسي عبد الله ميلاد المقري، وإلى نص الحوار:

** بعد 10 سنوات من أحداث فبراير.. كيف تقيم المشهد الليبي؟

المشهد الليبي يعيش حالة عبثية واقعة ضمن معطى فاشل سياسيا، ومنهارا اقتصاديا، ومتفسخا اجتماعيا، ومتقزما بنيويا، فيه الدولة غائبة، والحكمة غير صائبة، التدخل الخارجي واضح للعيان، احتلال تركي عسكري مشرعن ضمن سلطة غير شرعية، مرتزقة تركمان، ومخابرات أجنبية ترتع في البلد، تواجد إيطالي وتدخل قطري، وتنظيمات إرهابية تسيطر الميليشيات الإرهابية المسلحة في غربه، وتبتز حكومة ما يسمى بالوفاق من الخارج عن طريق ما يسمى باتفاق الصخيرات المشؤم، تنشط في هذا المشهد حالات الفساد المستمر، وحالات التعدي على المال العام، بغياب المراقبة المالية والمحاسبة القانونية، تعطيل القضاء وانهيار المنظومة الأمنية، مافيا التهريب والمخدرات والبطالة وتوقف عجلة الانتاج، كورونا تصاب الناس وتفتك بالأرواح، انتشار الأمراض، ولا وجود للعلاج بتوقف المستشفيات عن العمل واختفاء الأدوية تعاسة الناس وانتشار التسول والفقر، واختفاء السيولة من المصارف وقلة موارد الناس، انتشار الأمراض والآفات، فقدان الأمن وازدياد حالة الخطف وليس أكثر من هذه الحياة التعيسة للناس في مناطق تتواجد بها حكومة الوفاق وفي الجنوب يتعرض سكانها لنزوح بشري مقابل هجرة خارجية تستوطن بعض المناطق، وفي البحر تنشط مافيا تهريب البشر إلى أوروبا بوسائل غير إنسانية. وهذا قليل من كثير في ظل سلطة حكومة الوفاق ونظر البعثة الدولية.

** ما الفرق بين ليبيا قبل 2011 وليبيا اليوم؟

ليس هناك مقارنة إطلاقا بين بلد كان قبل 2011 ينعم بالاستقلال والحرية والتعليم ودولة مهابة الجانب والمكانة فاعلة في محيطها العربي والإقليمي تنعم بالأمن والاستقرار والاحترام والتقدير من جيرانها والعالم تصنع التقدم وتطور من قدرة شعبها ولديها مشروع للنهوض والتقدم، فيما بعد 2011 تم قلب هذه المسميات إلى عكسها بحيث

** المشهد الليبي يعيش حالة عبثية.

انهارت الدولة، وفقدت استقلالها، بعدوان خارجي، وانهارت المؤسسات العسكرية والشرطية والأمنية بحيث دمرت من قبل الناتو وتحولت البلد إلى مكب للميليشيات الإرهابية والتنظيمات المسلحة الظلامية الفكر وانهارت مقومات الحياة الاقتصادية وحل الإرهاب والإجرام محل الأمن والسلامة.

**** ما أبرز الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن فبراير؟**

لا وجود لأي إيجابيات ناتجة عن فبراير، وهي كارثة دولة، ومأساة شعب في هذا الزمن الفاسد، بكل شواهده ومحطاته، وفبراير التصقت بالربيع العربي فكانت وباء على الشعب الليبي وعلى العرب وخاصة المحيط الجواري.

**** ما هي أبرز الأزمات التي واجهتها ليبيا خلال الـ 10 سنوات الماضية؟**

ليبيا عاشت أزمات خارجية نتيجة عدوان خارجي في 2011 تمثلت في قوة ضخمة تضم أكثر من 260 طائرة عسكرية من مختلف الأنواع والأحجام وقوة التدمير مكونة من 26 فرقاطة بحرية، وما يناهز 12,000 جندي من عدة دول، وأكثر من 26,500 طلعة جوية، منها 11400 طلعة قصف جوي، بالإضافة إلى طلعات ضرب لتحديد الأهداف الحيوية للقوات المسلحة العربية الليبية وبمشاركة 45 دولة معتدية يقودها حلف الأطلسي.

اما الأزمة السياسية في ليبيا فتمثلت في فقدانها للقرار السياسي الوطني والإرادة السيادية الوطنية وذلك بعامل العدوان وإسقاط النظام السياسي الوطني، ومن ثم اشتد الصراع للواقع الأمني الذي نتج عن التدخل الخارجي وظهور التنظيمات الإرهابية ذات مكون الإسلام السياسي بقيادة الإخوان المسلمين والجماعة الليبية المقاتلة الجناح العسكري الإرهابي لهذا التنظيم المجرم.

وتمثلت الأزمة الاقتصادية في التفريط الكامل في المكاسب المالية الليبية والاقتصادية والاستثمارية نتيجة النهب والسرقة والابتزاز والإسراف والفساد المالي لمن تصدر المشهد العام من 2011 حتى هذا اليوم، مع توقف النفط والغاز والعمل والانتاج والتنمية والاستثمار حيث تم إهدار ما يزيد 576 مليار دولار من الأموال الليبية، بالإضافة إلى ضياع الأموال الليبية في الخارج، وما لحق بالأزمات السياسية والاقتصادية لحق بتدمير مقومات الدفاع عن السيادة الليبية حيث تم الاستيلاء على ما بقى من عتاد وأسلحة لم يصلها حلف الناتو في عدوانه لتسقط في يد الميليشيات والتنظيمات الإرهابية، وما ينطبق على ذلك ينطبق الحال عن الوضع الاجتماعي من حيث التهجير والنزوح لألوف من الناس إلى خارج الوطن وتهجير قبائل بذاتها تمثلت في تاورغاء والقواليش وأعداد ضخمة، بالإضافة إلى ما ترتب على ذلك من خطف وقتل واعتقال لأعداد ضخمة من الليبيين خارج القانون ولازالت المنظمات الأممية تنشر معلومات حول الأزمة الليبية، وباختصار ما حدث في ليبيا يمثل سقوط أخلاقي للقيم الإنسانية

**** ليس هناك مقارنة إطلاقا بين ليبيا قبل 2011 وبعد 2011.**

في أبعادها الدولية ويشهد العالم على جرائم المجتمع الدولي في الحالة الليبية لعصر تشهد فيه البشرية هذه المأساة وهذه الكارثة.

** كيف يمكن تحقيق المصالحة الوطنية؟

يمكن تحقيق المصالحة الوطنية من خلال تحقيق وإنجاح المشروع الوطني حيث أن الحل في ليبيا هو حل سياسي، مع إجلاء القوات الأجنبية التركية ومرتزقتها -أي تركية- ومنع التدخل القطري وتفكيك الميليشيات الإرهابية المسلحة وعودة سلاح القوات المسلحة المنهوب وإطلاق سراح المعتقلين وعودة المهجرين وقفل الحدود والمنافذ في وجه الهجرة غير الشرعية، ومنع مزدوجي الجنسية من شغل المواقع السيادية وتعويض الأهالي التي تم الاستيلاء على أملاكها وإصدار تشريع باحترام حقوق الإنسان ووجود تشريع مدني يحمي حقوق الإنسان في المعتقد والرأي والفكر.

** برأيك.. هل ستشهد ليبيا انفراجه في الأزمة خلال الفترة المقبلة؟

يتعشم الليبيون من السلطة التنفيذية الجديدة ومن خلال قرارات وتوصيات اللجنة العسكرية المشتركة 5+ 5 أن تشهد البلد مرحلة من توقف الأعمال العسكرية ومغادرة التواجد الخارجي وجلاء القوات العسكرية التركية ومرتزقتها الأراضي الليبية ما يمثل انفراج في الأزمة بالتحول ولو تدريجيا إلى نوع من الاستقرار والانفراج.

** كيف يمكن إعادة بناء دولة أمنة مستقلة؟

يمكن إعادة بناء الدولة آمنة مستقلة من خلال إعطاء الشعب الليبي الحق في اختيار سلطته بطريقة سلسة وباختيار شعبي تمثل فيه الإرادة الوطنية، وذلك ضمن الأنظمة الديمقراطية وأدواتها المعروفة بنظام حكم رئاسي يتولى فيه البرلمان الدور التشريعي ومراقبة الحكومة فقط بعيدا عن المحاصصة والجهوية الضيقة، مع إلغاء كل الاتفاقيات التي عقدتها حكومة الوفاق مع الخارج والتي مست بسيادة الدولة وحرية الشعب وكانت بمثابة انتهاك لكرامته وأمنه وسلامة أراضيه، وبذلك تعود الدولة المدنية العصرية ضمن حق المواطنة وحقوق الإنسان ضمن موقعها العربي ومحيطها الإقليمي وبأسلوب عصري حديث متقدم.

** فبراير كارثة دولة ومأساة شعب.

** يمكن إعادة بناء الدولة من خلال إعطاء الشعب الحق في اختيار سلطته.

كاريكاتير

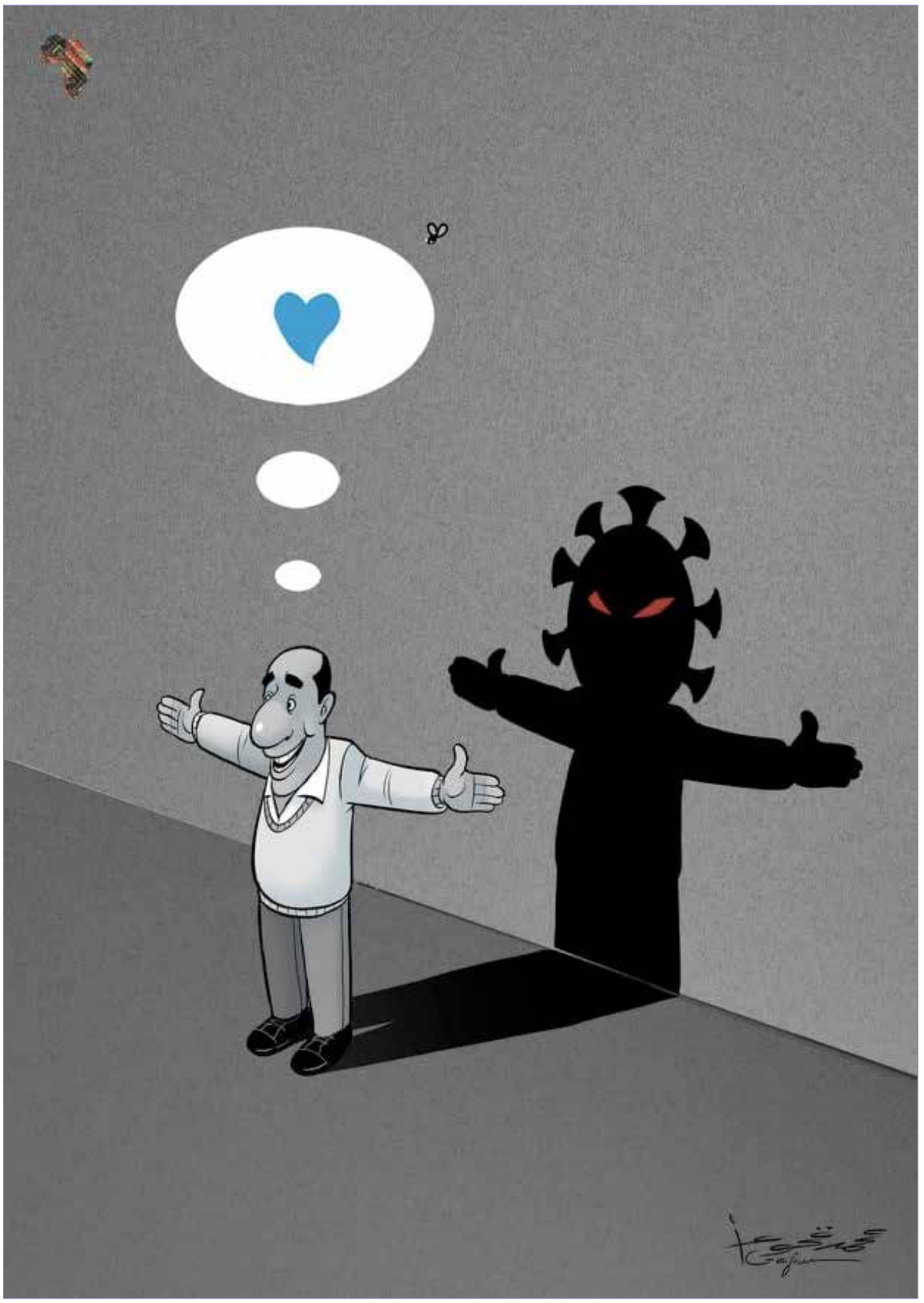

محمد قجوم